

—(201)—

الإعصار من غير نكير(1).

2 – سيرة المتشرعة: ذكر البعض أن سيرة المتدينين قامت على جواز رجوع العامي إلى المجتهد الميِّت.

3 – الاستصحاب: إنَّ الحجية كانت ثابتة لقول المجتهد حال حياته، ويشك في ارتفاعها بالموت فتستحب، وقريب منه ما عبر عنه البعض بقوله: لبقاء قول المجتهد، أو ما قيل: إنَّ المذاهب لا تموت بموت أربابها كما نسب إلى الشافعي.

4 – إطلاقات الكتاب والسنة: استدل للجواز من خلال الأدلة النقلية المطلقة، بدعوى أنها تشمل الحي والميِّت.

القول الثاني: المنع مطلقاً:

قال به الإمامية – عدا بعض المتأخِّرين منهم – فهم يرون حرمة تقليد الميِّت مطلقاً – أي ابتداء واستدامةً وهذا القول هو المحكي عن الرازي في أحد قوليه(2).

أدلة المانعين: استدل المانعون بأدلة:

1 – الإجماع: قيل إنَّ الإجماع قام على عدم جواز تقليد الميِّت(3).

2 – الأصل: إنَّ الأصل عدم جواز العمل والتقليد بالظن، وقد خرج هذا الأصل تقليد الحي بالدليل، وبقي تقليد الميِّت ولا دليل عليه فيبقى في عموم المنع عن العمل بالظن(4).

3 – إنَّ الميِّت لا قول له: والدليل أو المؤيد لذلك أن الإجماع ينعقد مع

1 – تيسير التحرير 4: 250.

2 – شرح الجلال على جمع الجوامع 2: 396.

3 – مطارح الأنظار: 280، مفاتيح الأصول 619، 620.

4 – مفاتيح الأصول: 620، ومطارح الأنظار: 281، كفاية الأصول: 545.